The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N4, P P 433-453
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٤ ٢٠٢٣كانون الاول ص ص ٤٣٣-٤٥٣

The role of technology business incubators in achieving sustainable development in Iraq

دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

*أ.م د هدى عبدالرضا علي *م.م.همام علي حمزة *أ.م.د.عبد الجاسم عباس على الله
*م.د.محمد سعد طالب

Abstract :One of the difficult general frameworks for developing countries, including Iraq, is the necessity of establishing an auxiliary entrepreneurship network at the local level. With countries seeking recently to change their strategies regarding the management of scientific and industrial institutions, any sustainable development strategy must include the development of small and medium enterprises in its policies. And providing material and moral support, as small enterprise activity is one of the most vital and important activities in all countries of the world, especially with regard to achieving sustainable development, so it is necessary to launch initiatives aimed at establishing innovative structures such as technology business incubators, technology parks, intellectual protection and policy offices. Science and technology effectively. Therefore, business incubators are a tool for promoting sustainable economic development and restructuring by encouraging self-employment, private work, and acquiring and employing modern technology.

*جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

Incubators can play a dual role, especially incubators located at universities .Working as experimental facilities to transform research results into commercial products and services on the one hand, and creating the appropriate environment for training emerging business owners on the other hand. Thus, it will contribute effectively to reducing the economic and social problems facing developing countries and achieving sustainable economic development.

المستخلص :ومن بين الأطر العامة الصعبة بالنسبة للدول النامية، بما فيها العراق، ضرورة إنشاء شبكة ريادة أعمال مساعدة على المستوى المحلي. ومع سعي الدول في الآونة الأخيرة إلى تغيير استراتيجياتها فيما يتعلق بإدارة المؤسسات العلمية والصناعية، فإن أي استراتيجية تنموية مستدامة يجب أن تتضمن سياساتها تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتقديم الدعم المادي والمعنوي، حيث يعد نشاط المشاريع الصغيرة من أهم الأنشطة الحيوية والمهمة في جميع دول العالم، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة، لذلك لا بد من إطلاق مبادرات تهدف إلى إنشاء هياكل مبتكرة مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية، ومجمعات التكنولوجيا، والحماية الفكرية ومكاتب سياسات العلوم والتكنولوجيا بفعالية. ولذلك تعد حاضنات الأعمال أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وإعادة الهيكلة من خلال تشجيع العمل الحر والعمل الخاص واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها. يمكن للحاضنات أن تلعب دوراً مزدوجاً، خاصة الحاضنات الموجودة في الجامعات. العمل كمرافق تجريبية لتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات وخدمات تجارية من جهة، وتهيئة البيئة المناسبة لتدريب أصحاب الأعمال الناشئة من جهة أخرى. وبذلك ستساهم بشكل فعال في الحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المقدمة : تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدى التوجهات التي تتبعها الدول بهدف تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص متميزة يمكن ان تسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، وخاصة مع العولمة والانفتاح الاقتصادي واتجاهات التحول نحو اقتصاد السوق التي ادت الى خلق اجواء تنافسية شديدة لذلك توضحت اهمية منظومات العمل المستحدثة التي تعمل على تحديث مفهوم دعم المؤسسات الصغيرة وبذلك فان تفعيل دور حاضنات الاعمال استطاع وبنجاح ارساء دور الدولة الاقتصادي ضد التيار الداعي الى تحييد

دور الدولة ، وخاصة عند تفعيل حاضنات الاعمال الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مشكلة البحث : يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات ومشكلات عديدة وقد حملت معها تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية، ووجدت اثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد وبالتالي اثرت على تحقيق التنمية المستدامة ، ومن خلال عمل حاضنات الاعمال التكنولوجية يمكن الحد من هذه الاثار وتحقيق التنمية المستدامة .

فرضية البحث :تعد آلية حاضنات الاعمال لتكنولوجية من خلال عملها مجالاً سانداً لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمار ومواجهة بعض من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمعات ومن ضمنها العراق وتحقيق التنمية المستدامة، مما يتطلب تبني هذه الآلية واقرارها من خلال السياسات الاقتصادية وبرامج التطور والنمو المستدام .هدف البحث : يهدف البحث الى :

١.التعرف على مفهوم وانواع حاضنات الاعمال

٢.التعرف على عمل وادوار حاضنات الاعمال التكنولوجية .

٣.التعرف على مفهوم التنمية المستدامة

منهجية الدراسة : تبنت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً للظاهرة قيد البحث والتحليل ووفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية وقد تم تقصي عناصر الظاهرة والتقاطها ميدانياً وفقاً للاسلوب الاستقرائي .

هيكلية البحث: تضمنت الدراسة لغرض الوصول الى هدف البحث ،الى ثلاث مباحث فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات .المبحث الاول: حاضنات الاعمال ... نظره مفاهيمية ، والمبحث الثاني : الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق والمبحث الثالث : اهمية حاضنات الاعمال وفرص اقامتها في العراق ...رؤية

المطلب الاول / حاضنات الاعمال ... مرجعيات المفهوم والمضمون

اولا: نشأة حانات الاعمال :من الناحية التاريخية فأن الجذور النظرية لاليات ووسائل تدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتمثلة بالتجمعات الصناعية وحاضنات الاعمال وغيرها من الاليات ، اذ ترجع البدايات مع نشوء الصناعة في القرن السادس عشر وما نتج عن الثورة الصناعية التي شهدها العصر الكلاسيكي من تطورات بعيدة المدى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية .(عبد علي كاظم المعموري ،٢٠٠٠) وبسبب دور المشاريع الصغيرة في مواكبة التغيرات الاقتصادية العالية في ظل العولمة ، لذلك جاء تدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبناء قاعدة لتطوير وتنمية المشروعات الصناعية المختلفة يأتي من خلال توفير الحماية اللازمة لها والبحث عن مجالات تدعيمها

وضمان أستمراريتها لتكون قادرة على التطور والابداع وخلق المنفعة الاقتصادية والقدرة على الانتاج وتوفير فرص العمل المختلفة الافراد العاطلين عن العمل وخلق الدخول التي تحفز الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة ، ومن الاساليب المهمة لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة هي جمعيات الاعمال والتجمعات الصناعية بالاضافة الى الالية الحديثة نسبياً حاضنات الاعمال (مراد فالح مراد،٢٠٠٨). وتعد الدول الصناعية المتقدمة الموطن الاول لظهور حاضنات الاعمال في العالم حيث شهدت مدينة Batavia - في نيويورك اول حاضنة اعمال عام ١٩٥٩ وتوسعت الفكرة في الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات وتحديداً عام ١٩٨٤ ثم في بريطانيا وأوربا ، وتعد التجربة الفرنسية من اقدم التجارب في دول الاتحاد الاوربي والتي تعود الى منتصف الثمانينيات اما في اليابان فكانت اول حاضنة أنشأت خلال عام ١٩٨٢(Business Incubator :p4) . ولم تتركز الحاضنات في البلدان المتقدمة فقط وانما توجد ايضاً في البلدان النامية ،حيث انتشرت في الصين عام ١٩٨٧ وفي مصر عام ١٩٩٥ وفي ماليزيا عام ١٩٩٧(بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات الاعمال ، ٢٠٠٥). وارتفع عدد حاضنات الاعمال بشكل كبير عند انشاء جمعية حاضنات الاعمال الوطنية التي مقرها في امريكا وصل عددها حوالي (٥٠٠٠) حاضنة حول العالم لحد عام ٢٠٠٦ (Business Incubation Indeveloping Counteries:٢٠٠١). ومنذ البداية الفعلية لاقامة حاضنات الاعمال ، لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور حتى اصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها البعض " صناعة الحاضنات.(فلاح سعيد جبر،٢٠٠٠)

Business Incubator Concept

ثانيا :مفهوم حاضنات الاعمال - أن بنى الهياكل التقليدية لبناء القدرات الوطنية التكنولوجية ، مثل الجامعات ومراكز الابحاث ، غير كافية لتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا بفاعلية ، ولبناء منظومة تجديد وطنية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ،٢٠٠١٩). وقد ظهرت الحاجة الى خلق فاعليات جديدة قادرة على دعم ورعاية الاختراعات والابحاث التطبيقية والابداع التكنولوجي ، وتحويلها الى شركات ورفع فرص نجاحها ورفع معدلات الاستثماروتحقيق تنمية مستدامة، لذلك جاءت فكرة حاضنات الاعمال مستوحات من الحاضنة التي يتم وضع الاطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من اجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم ، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من اجل رعايتهم ثم يغادر الوليد الحاضنة(عاطف الشبراوي ابراهيم،٢٠٠١) وبعض الاقتصاديين اعتبرها " وسيلة فعالة تهدف اساساً الى مساعدة المشروعات الجديدة في اثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والادارية والتسويقية التي تحتاج اليها بالاضافة الى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة

(كاظم احمد حمادة البطاط ،٢٠٠٥). ووردت عدة تعارف لمفهوم حاضنات الاعمال ، فعرفتها جمعية حاضنات الاعمال االوطنية التي مقرها في الولايات المتحدة الامريكية بأنها " عملية دعم التي تعجل انشاء وتطوير الشركات والمشاريع من خلال تجهيز رجال الاعمال والمشاريع بحزمة من الخدمات والموارد والتي يتم تنسيقها بين الشركات المتزايدة عادة من خلال مدير الحاضنة بحيث تكون النتيجة ناجحة مالياً عند تخرجها من الحاضنة " (Small Business Incubator Study: p24)قد يتبادر في ذهن احدهم ، ما هو الفرق بين حاضنات الاعمال والمجمعات الصناعية ؟ ومن خلال الجدول (١) يمكن توضيح باختصار الفرق كما يأتي :

جدول (١)الفرق بين حاضنات الاعمال والمجمعات الصناعية

ت	حاضنات الاعمال	المجمعات الصناعية
١.	تخدم القطاعات ذات معدلات النمو المرتفع	تخدم جميع الاعمال الصغيرة
٢.	تقدم استشارات وتدريب مخصص للمشاريع الداخلة في الحاضنة	تقدم استشارات عامة وتدريب داخلي وخارجي
٣.	لديها سياسة لاخراج المشاريع بعد نجاحها	لا تلتزم المشاريع بالخروج منها
٤.	تكاليفها مناسبة	لها رأس مال أستثماري محدد
٥.	نجاحها في عدد المشاريع الخارجة منها	نجاحها في تأجير كامل مساحتها
٦.	مشاريعها ابداعية جديدة	مشاريعها تقليدية
٧.	يتم الاشراف عليها من قبل مركز البحث والتطوير	لا تحتاج الى مركز بحث وتطوير

المصدر : كمال كاظم جواد ، دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٢ .

ثالثا: أنواع حاضنات الأعمال - حاضنات الأعمال عبارة عن مشاريع أقتصادية تنموية أجتماعية ، حضارية وثقافية لكل منها أهدافه الخاصة وبيئة عمله وأدارته الذاتية ومجتمعه الخاص ثقافياً وحضارياً ، وعلى الرغم من هذا الاختلاف وعلى المستوى العالمي الا انها تشترك الى حد ما بتصنيف الحاضنات حسب معايير معينة وهي كالأتي :-

١. من حيث أهدافها ، وتصنف الى :حاضنات ربحية : وهي تلك الحاضنات التي تقدم الخدمات المالية خاصة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة او ذات المخاطر العالية .حاضنات غير ربحية : وهي تلك الحاضنات التي تقوم بها الحكومة او المنظمات الدولية والاقليمية لتشجيع وتنمية المشروعات الجديدة وان٩٠% من حاضنات الاعمال في امريكا غير ربحية(صفاء عبد الجبار الموسوي،٢٠٠٨) .

٢. من حيث اختصاصها وتصنف الى :أ. حاضنات اختصاصية : وتصنف الى الحاضنات التصنيعية وهي تلك الحاضنات التي يتم انشاءها من اجل تقديم التسهيلات والخدمات والمستلزمات الانتاجية الى الوحدات الصناعية الصغيرة وحاضنات تكنولوجية وبحثية : وهي تمثل حاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الابحاث (عاطف الشبراوي ابراهيم ،ص٢١) . والحاضنات ذات التقانات التخصصية : وهي

تلك الحاضنات التي تختص بتطبيقات تكنولوجية تخصصية معينة كالتكنولوجيا الاحيائية وتكنولوجيا المعلومات والبيئة وتكنولوجيا الفضاء ويطلق عليها التقانات الحيوية (نبيل محمد شلبي،٢٠٠٥).والحاضنات الاختصاصية في الخدمات : وتركز على جذب المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمي ، كالسياحة. وحاضنات متخصصة في اعمال المرأة : من اجل تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الاولى في عالم الاعمال .

ب . حاضنات متعددة الاختصاصات : وتصنف الى الحاضنات ذات الخدمات المتكاملة وهي الحاضنات التي تقدم حزمة متكاملة من الخدمات (التقنية ، الاقتصادية ،الادارية ، الاستشارية ، التسويقية ،....الخ) على هيئة استشارات ،وفي الولايات المتحدة ٤٧ % من الحاضنات غير اختصاصية . والحاضنات المجازية : او ما تسمى بالافتراضية، وهي الحاضنات التي يتم انشاءها في موقع جغرافي يفتقر لمؤسسات مساندة لعملها مما يدفعها لتقديم خدمات الدعم والاسناد للمؤسسات المحتضنة خارج مبنى الحاضنة. (عاطف الشبراوي ابراهيم ،ص٢٢)

٣. من حيث الجهات الراعية لها : وتصنف الى :

الحاضنات المرتبطة بالحكومة : وهي تلك الحاضنات التي تنشأ بدعم ورعاية من الحكومة والحاضنات المرتبطة بالقطاع الخاص : وهي تلك الحاضنات التي غالباً ما تستهدف تحقيق الارباح وعوائد استثمارية لمالكيها .والحاضنات المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة : بهدف الى تجاوز الاغطية الادارية الثقيلة وللتسريع في التجديد التكنولوجي في المؤسسات الانتاجية الكبيرة .ولحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الابحاث والتي لها نفس الاهداف التي تسعى الى تحقيقها الحاضنات الحكومية والقطاع الخاص (كمال كاظم جواد،ص٧٨) .

٤. من حيث طبيعتها وتصنف الى : حاضنات الاعمال الدولية : تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الاجنبية الى هذه الدول من ناحية ، وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه الى الاسواق الخارجية (عاطف الشبراوي ابراهيم ،ص٢١) . والحاضنات الاقليمية : وهي الحاضنات التي تقدم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها كالحاضنات التي تقع في المناطق الريفية ويكون روادها من هذه المناطق(نبيل محمد شلبي،ص٥) .

المطلب الثاني / مفهوم التنمية المستدامة....

تطور مفهوم التنمية من خلال ثلاث مراحل اساسية ، المرحلة الاولى : ركز مفهوم التنمية على الزيادة في الاستثمار وتطوير هيكل الاقتصاد ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، وفي المرحلة الثانية ظهرت انتقادات تثير قضية توزيع الدخل والجوانب الاجتماعية الاخرى ، أي الاهتمام بالتنمية البشرية الى جانب راس المال ، وفي المرحلة الثالثة اخذ مفهوم التنمية في

الحسبان طبيعة العلاقات الانسانية واصبح الاهتمام ينصب بشكل رئيسي على نوعية الحياة والمحافظة على البيئة اكثر من انتاج السلع والخدمات ، اذن يمثل مفهوم التنمية المستديمة تطوير للمفاهيم المتعلقة بالتنمية ، فعند النظر الى مفهوم التنمية وما لحقه من اضافات يتأكد من ان مفهوم التنمية المستديمة هو تتويج عرفه مفهوم التنمية ومحاولة لتجاوز الثغرات التي وقعت فيها المفاهيم السابقة والتي دفعت الى بلورة مفهوم التنمية المستديمة (طاهر ،جميل ١٩٩٧) .

ان اول تعريف وضع للتنمية المستديمة ضمن التقرير الذي صدر عام ١٩٨١ تحت عنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة " وهو تعريف محدد للتنمية المستديمة في اطار السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بالحسبان قدرات وامكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة ، قد اكتسب مفهوم التنمية المستديمة اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور التقرير النهائي الذي حمل عنوان (مستقبلنا المشترك) الذي اعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ ، حيث صيغ تعريف للتنمية المستديمة " انها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة من دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم " (غنيم، محمد،٢٠٠١) .وبشكل عام فان هذا التعريف يحدد فقط الاطار العام للتنمية المستديمة التي تطالب بالتساوي بين الاجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية ، وهذا ما دعا الكثير من الباحثين الى تقديم تعريفات تسهم فيها التنمية المستديمة في مجالات مختلفة فقد عرفت التنمية المستديمة من بعض الاقتصاديين " بانها تنمية توافق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الاقطاب الثلاثة ، فاعلة من الناحية الاقتصادية ، عادلة من الناحية الاجتماعية ، وممكنة من الناحية البيئية ، انها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الارض وتضمن الهدف الاقتصادي من دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة " (المهنا، سليمان واخرون،٢٠٠٩) . من اهداف برامج التنمية المستديمة هو تقليص الفجوة بين الاقاليم وبين الحضر والريف كونها عادلة اجتماعيا ، وتسعى الى الاستخدام الامثل للموارد واحترام النظم البيئية ، وتسعى الى تحقيق الاقتصاد الاخضر .

المطلب الثالث/ معوقات التنمية المستدامة في العراق ودور حاضنات الاعمال التكنولوجية في الحد منها

أن تبني السلطة الحاكمة في العراق من خلال العقود الاخيرة لسياسات انتقائية تأثرت بقرارات سياسية وايدلوجية اكثر من تأثرها بالسياسات الاقتصادية المبنية على اساس نشاط القطاع العام او الخاص ، حيث كانت اغلب السياسات تتأرجح بين الاسلوب الرأسمالي والاشتراكي مع الاخذ بشكل اكبر الاسلوب الاشتراكي وهيمنة القطاع العام وخاصة على القطاع الصناعي الذي تم

توظيفه للصناعات الحربية لاكثر من عقدين خلال الحروب ورافقها حصار اقتصادي ادى حدوث اثار سلبية عديدة وكلف تحملها الاقتصاد ، ومن خلال النقاط ادناه يمكن توضيح المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في العراق .

١.تدني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي : يعكس الناتج المحلي الاجمالي طبيعة الاداء الاقتصادي للبلد ، وتعد المدة (١٩٧٥ – ١٩٨٠) المرحلة الذهبية لنمو الاقتصاد العراقي اذ كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد وصل الى (١٦,٣%) ، حيث التطور المحدود الذي طرأ على معدل نمو الناتج المحلي للمدتين (١٩٨٠ – ١٩٨٥) و (١٩٨٥ – ١٩٩٠) والذي بلغ (٥,٩%) و (٥,٧%) على التوالي ، فخلال الحرب الخليج الاولى استمر تصدير النفط الى الخارج مع وجود الدعم والمساعدة من دول الخليج ، هذا ساعد على الحفاظ على معدلات النمو موجبة في الناتج المحلي للاقتصاد العراقي خلال المدتين المذكورتين ، ليعود الاقتصاد وبسبب حرب الخليج الثانية ليشهد تراجعاً حاداً في معدلات نمو الناتج ، اذ وصل الى (٥٣،١ - %) خلال المدة (١٩٩٠ – ١٩٩٥) بسبب تطبيق قرار الحصار الدولي تسبب بفقدان اهم مصدر لتمويل الاقتصاد وحرمانه من الايرادات النفطية ، وبسبب تطبيق القرار (٩٨٦) من قبل الامم المتحدة في عام (١٩٩٧) ، اذ حقق معدلات نمو موجبة تقدر (٥,٠%) طول المدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٥) حيث تشكل الانشطة السلعية (٧٥%) ، اما الانشطة التوزيعة فتشكل (١٤,٨%) وتشكل انشطة الخدمات (١٠,٢%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لسنة (٢٠٠٥) ، بأستثناء عام (٢٠٠٣) والذي انخفض فيه الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٣٣-%) بسبب ظروف الحرب وتوقف النشاط الاقتصادي .

٢. التضخم : كان الاقتصاد في حالة استقرار خلال المدة (١٩٧٥ – ١٩٨٠) ، فمن خلال الجدول (٢) نجد ان معدلات التضخم كانت مستقرة تقدر (١٢%) ، ومنذ عام (١٩٨٠) بدأت بألارتفاع غير الطبيعي اذ بلغت (٤٧%) وهذا بسبب بدء حرب الخليج الاولى ، وتوجيه الانفاق العام نحو النفقات العسكرية ، وكان للاثار النقدية التي خلفتها السياسة المالية في العراق نتائج ضارة على استقرار الاقتصادي الكلي ، اذ تسبب الانقطاع بالموارد من النقد الاجنبي بفعل الحصار الاقتصادي والتوجه نحو التوسع في الانفاق لمواجهة متطلبات انفاق الحكومة واستمرار سياسة الدعم في دفع السلطة المالية نحو المزيد من الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز ، أدت هذه السياسة الى الاخلال بعناصر التوازن في الاقتصاد الكلي حيث العجز المستمر في بنية العرض السلعي نتيجة تعطل شبه التام للمؤسسات الانتاجية وتراجع القدرات الاستيرادية مما دفع السلطة المالية الى اعادة التوازن للاقتصاد عن طريق التضخم ، ترتب على ذلك تدهور سعر الصرف وارتفاع المستوى العام للاسعار ويسجل الرقم القياسي العام للاسعار

نسبة ارتفاع بلغت (٣٥١,٣٨ %) عام (١٩٩٥) ، وبعد تطبيق مذكرة التفاهم عام (١٩٩٧) انخفض معدل التضخم الى (٤,٩٨ %) عام (٢٠٠٠) كما هو موضح في جدول (٢) ، اما في مرحلة ما بعد عام (٢٠٠٣) ، فقد ارتفعت اسعار السلع والخدمات في العراق بشكل غير مسبوق ، حيث وصلت على سبيل المثال الى (٢٠٠٠ %) بالنسبة للوقود والمحروقات كما ارتفعت اسعار السلع الغذائية والايجارات والعقارات الى (١٠٠% - ١٥٠ %) وهذا بسبب خصوصية العراق الذي يعتمد على العائدات النفطية في تمويل اقتصاده (اديب قاسم شندي ،[٢٠٠٦] . وهذا الارتفاع في معدلات التضخم ادى الى ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية وان اول المتضررين هم اصحاب الدخول المحدودة وبالتالي انتشار الفقر ، فضلاً عن ان زيادة معدلات التضخم يؤدي الى انخفاض الطلب على المنتجات وبالتالي يؤثر على الانتاج والاستثمار وان ارتفاع الاسعار يؤدي الى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال لتمويل المشاريع وهذا يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة فينخفض الاستثمار واغلاق الكثير من المنشأت وهذا يؤدي الى زيادة البطالة وما ينجم عنها من اثار اجتماعية خطيرة .

٣.اختلال بنية الانتاج وتوزيع قوة العمل : أن اختلال بنية الانتاج تعني عدم تنوع الانتاج بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي ، وعدم تعدد فروع الانتاج التي تعكس التركيب البنوي للاقتصاد مع ملاحظة عدم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي التي تعبر عن التطورات في التغيير البنوي في الاقتصاد والاعتماد على مساهمة قطاع اقتصادي واحد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما يعكسه طبيعة بنية الانتاج في الاقتصاد العراقي ويمكن القول بأن الاقتصاد العراقي قد اتصف بمجموعة من الخصائص انعكست في تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعاته القطاعية ، وأولهما انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في اجمالي الناتج وثانياً طبيعة التداخل بين القطاعات السلعية الرئيسية ودرجة اعتمادها على العوائد النفطية في توفير مستلزمات الانتاج من خلال الاستيراد ، فقطاع الصناعة يعتمد في انتاجه على ما يقارب (٥٣%) من المستلزمات المستوردة ، فبسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه ادى الى اختلال بنية الانتاج ، اذ تشير الحسابات القومية الى اعتماد الاقتصاد في السنوات الاخيرة (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) على قطاع النفط وحده ، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (٦٣%) بعد ان كانت (١٨%) عام (١٩٨٨) ، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى (٧,١%) ونسبة مساهمة نسبة الصناعة الى (١,٥%) في عام (٢٠٠٥) بعد ان كانت نسبة المساهمة للقطاعين الزراعة والصناعة (

١٣,٨% و ١٢,٨%) على التوالي في عام (١٩٨٨) . هذا الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج ادى الى حدوث اختلال في بنية الانتاج . أن حدوث اختلال في بنية الانتاج يؤدي بصورة تلقائية الى حدوث اختلال في توزيع قوة العمل في المجالين الكمي والنوعي ،ان نمو قوة العمل في قطاع الزراعة والصناعة اخذ مسار الانخفاض في حين نمو قوة العمل في قطاع الخدمات اخذ مسار الارتفاع ، وان نسبة مساهمة قطاع الخدمات قدرت (٦٧%) من اجمالي القوى العاملة عام (١٩٩٠) ، واصبحت تقدر (٧٠,٣ %) من اجمالي القوى العاملة عام (٢٠٠٣) ، في حين نسبة مساهمة قطاع الصناعة وقطاع الزراعة قدرت بـ (١٤ %) و (١٩%) من اجمالي القوى العاملة عام (١٩٩٠) على التوالي ، واصبحت تقدر (٨,٩٦ %) و (٢١%) من اجمالي القوى العاملة في عام (٢٠٠٣) . أذن هناك بلا شك خللاً في هيكل الاقتصاد العراقي فتمثل بخلل واضح بين قطاعات الانتاج وقطاعات الخدمات .

٤ .اختلال بنية التجارة الخارجية : قد وجدت الصناعة العراقية نفسها بعد احداث (٢٠٠٣) ومن خلال تحرير التجارة ، امام تدفق هائل من السلع الاجنبية من مختلف المناشئ ، تتميز بقدرة تنافسية عالية واسعار منخفظة مقارنة مع السلع المحلية الامر الذي ادى الى تهميش وتعطيل الكثير من الصناعات المحلية ، وان زيادة نسبة الاستيراد لم تكن بسبب الانفتاح التجاري وتطبيق نظام السوق فحسب بل يضاف اليها عدة عوامل من اهمها القصور الواضح في نشاط المنشأت الاقتصادية لكافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ، مما ادى الى زيادة الاعتماد على الاستيراد لتأمين متطلبات السوق العراقية مما ادى الى اغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة ، وهذا انعكس سلباً مرة اخرى على نفس المشروعات فقلل من نشاطها ورغبتها للنهوض بواقعها ، فضلاً عن انسحاب الحكومة وبشكل كامل من عمليات الدعم والاسناد ادى الى تدهور الواقع الانتاجي العراقي ، فقد اعتمد العراق على الاستيراد بنسبة تجاوزت (٨٠%). نستنتج من خلال الجدول ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في بنية الانتاج حيث يعتمد بالدرجة الاساس على قطاع النفط وتهميش دور القطاع الصناعي والزراعي والذي ادى الى اختلال بنية التجارة الخارجية ، ادى الى تشويه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط وليس من مصادر سلعية منتجة اقتصادياً ، فهو اختلال ناتج عن اختلال سابق ذلك ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية Generative Disorder) (بمعنى ان كل اختلال يولد اختلال اخر ، فضلاً عن ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي اذ يصل معدل هذا الاكتشاف الى (٩٣%) تقريباً ، وهذا الانكشاف هو نتيجة لغياب التنوع الاقتصادي(عبد الجبار عبود الحلفي ، ٢٠٠٧) .

٥. البطالة : شهد العراق خلال العقود الماضية معدلات نمو سكاني عالية ومن ملاحظة الشكل (٢) نجد انها بلغت (٣ %) للمدة (١٩٧٥ – ١٩٨٥) ، ثم تراجعت الى (٢,٨٠ %) للمدة (١٩٨٥ – ١٩٩٥) ، وعادت لتشهد زيادة من جديد في المدة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) حيث بلغت نسبة النمو (٢,٨٧ %) . وقد ترافقت هذه الزيادة بزيادة في قوة العمل حيث بلغت (٢,٨%) في عام (١٩٩٥) بينما وصلت الى (٣,٦%) في عام (٢٠٠١). وهذه المعدلات العالية من عرض قوة العمل تتطلب توسعاً اقتصادياً مناسباً ، ولكن تزامن تدني معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي مع ارتفاع نسبة النمو السكاني وزيادة في قوة العمل ، ادى الى بروز ظاهرة البطالة ، فضلاً عن عجز الحكومة السابقة عن توفير الموارد المالية الضروية لاعادة اعمار مادمرته الحروب او اقامة مشاريع جديدة او تجديد القائم منها ، وبالتالي عجزت عن ايجاد فرص عمل جديدة للقادرين عن العمل ، فاصبح العراق وتحديداً بعد منتصف التسعينات يعاني من مشكلة البطالة. اما في المرحلة التي تلت عام (٢٠٠٣) ، فأن البطالة في العراق ازدات بشكل كبير وصلت الى نقطة حرجة في مسار الاقتصاد وتهدد الامن الاقتصادي والاجتماعي للفرد والاسرة العراقية ، فقد قدر تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في عام (٢٠٠٢) معدلات البطالة بنحو (٧٠%) ، وحسب تقارير منظمة العمل العربية فقد قدرت البطالة بـ (٨٠%) ، وبالمقارنة بين تقديرات الامم المتحدة التي تشير الى نسبة البطالة في العراق تصل الى (٧٢%) طفيفاً ، وقد اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة عام ٢٠٠٥ ان معدل البطالة للسكان بعمر (١٥) سنة فأكثر عدا محافظة الانبار واقليم كردستان بلغ (١٨%) لكلا الجنسين ، وان هذا المعدل اعلى بين الذكور اذ بلغ (١٩,٢ %) في حين بلغ بين الاناث (١٤,١%) كذلك انخفض هذا المعدل في الحضر والريف ليصل الى (١٩,٣ %) في المناطق الحضرية و (١٦,١ %) في المناطق الريفية . اما معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل بلغ (٣٠,٤%) واذا اضيفت العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل فأن معدل البطالة الاجمالية سيصل الى حدود(٤٩,٤ %) ، وان الاثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة خطيرة ، اذ تعد من اخطر المشاكل التي تهدد الاقتصاد القومي ، فضلاً عن الهدر الحاصل في الموارد المالية المصروفة على مخرجات النظام التعليمي(باسمة محمد صادق ، ٢٠٠٦) . وهنا لابد من الاشارة الى ان للبطالة اثار ونتائج سلبية تنعكس على المجتمع سواء كانت اثار اقتصادية او اجتماعية متمثلة بتزايد حدة الفقر نتيجة ضعف فرص التوظيف وخفض مستويات الدخل ، حيث يقع العراق ضمن الدول الاسوء في " دليل نوعية الحياة " الذي يعتمد على ثلاث مؤشرات نوعية هي نقص التغذية ووزن ولادي متدني وسوء تغذية ، ومع ارتفاع معدلات الفقر ازدادت معدلات عمل الاطفال ، حيث يعيش اليوم حوالي (٧٠ – ٨٠ %) من ابناء الشعب

العراقي دون مستوى الفقر المحدد عالمياً ، وان (٣٤%) من الشعب العراقي يعاني من الفقر المدقع ، بالاضافة الى انتشار الجريمة بشكل كبير ، وانتشار واسع لظواهر الاستجداء في الشوارع (مثنى مشعان خلف ص٧٨).

٦. عمالة الاطفال : أن ظاهرة عمالة الاطفال هي ظاهرة عالمية يتفاوت انتشارها بين البلدان والاقاليم بحسب مستوى التطور الاقتصادي لتلك البلدان ومدى انتشار الفقر فيها ، ويقصد بالاطفال العاملين جميع الاطفال الذين يعملون في مختلف انواع المهن والحرف الذين تتراوح اعمارهم بين (٦ – ١٤) سنة ، وان عمالة الاطفال تعد ظاهرة خطيرة بالنسبة للاطفال العاملين من ناحية تأثيرها في نموهم الجسدي والفكري وبالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية كونها تمثل هدراً في رأس المال البشري وما ينتج عنها من توليد جيل يعيق التنمية ، وقد تزايد الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة ، حيث تم عقد مؤتمرات عالمية وصدرت اتفاقيات دولية عديدة تحث الحكومات على اتخاذ اجراءات للحد من عمالة الاطفال ، وان الحكومة العراقية كانت قد وقعت على معظم الاتفاقات الدولية فضلاً عن انضمام العراق الى اتفاقية حقوق الطفل منذ اذار (١٩٩٤) ، وتشير بعض التقارير للامم المتحدة ان اعداد الاطفال العاملين في مختلف مناطق العالم بلغ بنحو (٢٥٠) مليون طفل ما بين سن (٥ – ١٤) سنة في عام (٢٠٠٠) حيث ارتبطت هذه الظاهرة باتساع نطاق الفقر والبطالة واختلال الهياكل الاقتصادية في البلاد ، ويعد العراق من البلدان التي تمتلك موارد اقتصادية كبيرة ، الا ان سوء الادارة الاقتصادية للبلاد على مدى الثلاثة عقود الاخيرة نتج عنها اتساع نطاق الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتشوه الهياكل الاقتصادية وكان من ابرز تداعيات هذه الاختلالات هو انتشار ظاهرة عمالة الاطفال. ، والجدول (٧) يوضح عمالة الاطفال بعمر (٦ – ١٤) سنة حسب نشاط وطبيعة العمل ، حيث تبين النتائج ان نسبة (٨٣%) من الاطفال يعملون لدى الاسرة بدون أجر وبشكل دائمي و (٢٤,٥%) منهم يعمل مدفوع الاجر وبشكل مؤقت وأن (٩١,٢%) منهم يعمل بالزراعة والصيد وبدون اجر .وبعد عام (٢٠٠٣) زاد الامر سوءاً دون ان تتخذ الحكومات المتعاقبة اجراءات حاسمة للحد من الفقر وتهميش لفئات واسعة من المجتمع ، وكانت سلسلة الحروب التي دخلها العراق منذ عام (١٩٨٠) سبباً رئيسياً في غياب الاباء وزيادة عدد اليتامى وانتشار مظاهر التفكك الاسري الذي ساهم في دفع الابناء الى دخول سوق العمل ، وقد عزز ذلك معدلات التضخم العالية التي شهدها الاقتصاد العراقي في الثمانينات والتسعينات التي دفعت معدلات الاجور والرواتب الى ادنى مستوياتها ، كل هذا عزز فشل الاسرة في تأمين الحاجات الاساسية لاطفالها مما ساهم في زيادة انتشار هذه الظاهرة .

جدول (٧)عمالة الاطفال بعمر (٦ – ١٤) حسب النشاط وطبيعة العمل (نسبة مئوية)

النشاط وطبيعة العمل	يعمل بأجر %	صاحب عمل %	يعمل لنفسه %	يعمل لدى الاسر وبدون أجر %
الزراعة والصيد	٤,١	٠,٨	٣,٨	٩١,٢
صيد الاسماك	٤٤,١	٧,٩	٣٥,٩	١٢
الصناعات التحويلية	٦٠	٩,٥	٠	٣٠,٦
الانشاءات	٧٦,١	٠	٢١,١	١١,٨
تجارة الجملة والمفرد وتصليح المركبات ذات المحركات والدراجات	٣٢,٥	٣,٩	٢٣,٨	٣٩,٨
الفنادق والمطاعم	٦٤,٥	٠	٠	٣٥,٥
النقل والتخزين والمواصلات	٥٨,١	٠	٣٣,٨	٨,١
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي	٤٠,١	٠	٤٦,٦	١٣,٢
انشطة خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الاخرى	٨٥,٩	٠	١١,٢	٣
دائمي	١٠,٨	٠,٦	٥,٧	٨٢,٩
موقت	٢٤,٥	٠,٥	٦,٢	٦٨,٨
غير منتظم	١٥,٨	٢,٤	٧	٧٤,٧

المصدر :الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة (٢٠٠٦) ، تموز ٢٠٠٧ ، ص ٢٤ .

٨.التلوث البيئي : ولم يكن غريباً أن نجد أن أقدم الاقتصادين الذين تحدثوا عن علاقة الموارد الطبيعية بالانتاج وعن أهمية الاسواق في تخصيصها واستخدام موارد طبيعية وما تفرزه عملية الانتاج من فوائد ومضار على المجتمع كان الاقتصادي الانكليزي أدم سمث في كتابة ثروة الامم عام (١٧٧٦) والذي تبعه في الاهتمام بهذه المسائل الاقتصاديون أمثال جون ستيوارميل واخرون أذ أكد الجميع على وجود أثار سلبية للانتاج وللبيئة الطبيعية ورغم ان النشاطات الاقتصادية للانسان لها منافع عظيمة الا ان لها نتائج حتمية ذات اثر سلبي يمثل بتدفقات الفضلات والتي تضر كثيراً بالبيئة (علي نعيم الخويطر ،٢٠٠٤). وبسبب غياب الاطر القانونية والمؤسسية وانظمة السيطرة والتحكم ارتفعت مؤشرات التلوث بشكل كبير في العراق سواء في الهواء او المياه او الضوضاء ، وتعامل الجميع وكأن مدخلات البيئة هي سلع مجانية غير ناضبة لا يجب ادخالها في كلف الانتاج وتسعيرها بما يضمن الاستخدام الامثل لها ، ويعد التلوث الصناعي احد ابرز مصادر التلوث للموارد المائية لسببين :

ان غالبية الصناعات العراقية صممت من حيث اختيار مواقعها او تصريف مخلفاتها دون مراعاه للشروط البيئية (بالقرب من الانهار) وان المياة المسترجعة من الصناعة تتميز بتركيز عالية من الملوثات . ويحدث التلوث البيئي عند استخدام الاسلحة اثناء الحروب الحديثة مخلفة اثاراً قصيرة وطويلة الامد على الانسان والبيئة وقد استخدمت القوات الامريكية والبريطانية ولاول مرة في تاريخ الحروب الحديثة وعلى نطاق واسع ، الاسلحة الحاوية على اليورانيوم

المنضب ضد العسكرين والمدنين العراقيين في عام (١٩٩١) ، وقدرت لجان الامم المتحدة كمية قذائف اليورانيوم التي تركتها تلك القوات ضمن ساحة العمليات بنحو (٣٠٠ – ٣٥٠) ظن في جنوب العراق ، فالتلوث البيئي قد حصل بالفعل وقد بلغت نسبة المخاطر (٣,١٥) كحد ادنى و (٩٨,١) كحد اعلى وهي نسبة عالية تعادل (٩٨) ضعفاً من حدود التعرض المسموح بها(علي نعيم الخويطر،٢٠٠٤).

المبحث الثالث : حاضنات الاعمال ..... اهمية وادوار.. وفرص اقامتها في العراق .

اولا: اهمية حاضنات الاعمال - هناك وجهتا نظر قائمتان ، الاولى تنادي بضرورة فتح الاسواق وارساء بيئة اعمال محفزة والثانية انه يجب تحفيز قطاعات الاقتصاد الوطنية مع ضرورة بناء وتعزيز قدرات القطاع الخاص لتمكينه من المنافسة في ظل اجواء السوق المفتوحة ، ويرى البعض ان وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وبيئة اعمال محفزة ومفتوحة هما الاساس لنشوء نمو اقتصادي بأعتباره الشرط المسبق لعملية القضاء على الفقر ، فان وجود هيئات عليا ومراكز الاعمال وحاضنات الاعمال تساهم في تنظيم وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة ودعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين اصحاب افكار الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية ، سيكون له انعكاسات ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي(اليكساندراميل براديت وماريا ماكفاي،٢٠٠٧) وفيما يلي اهم الادوار التي تاديها حاضنات الاعمال والتي من خلال تبني هذه الآلية يمكن الحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع العراقي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة :

١. دور حاضنات الاعمال في تعزيز النمو المستدام - أن دعم المشروعات الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الاولى للحاضنات سواء كانت هذه المشاريع تنفذ بداخلها او تلك المنتسبة اليها من خارج الحاضنة ، وكذلك تقدم خدمات للمشروعات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بالحاضنة ، وقد اشادت تقارير الجمعية الامريكية للحاضنات الى ان معدلات نجاح واستمرار المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنة وصلت الى ٨٨% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة (وثيقة الكترونية ، مقدمة عن حاضنات الاعمال ، ٢٠٠٥) ويتمثل الدعم الذي تقدمه الحاضنة الى المشروعات والوحدات الانتاجية بتوفيرالدعم المالي وتقديم خدمات ادارية وفنية بالاضافة التطوير قاعدة بيانات ومعلومات متخصصة(كمال كاظم جواد،ص٨٢) . وهذا الدعم والاداء الذي توفره ادارة الحاضنة تعد عاملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة ، حيث اوضحت التقارير الحديثة التي اجراها قطاع الاعمال منذ نشأت برامج حاضنات الاعمال ، قد

افرزت نتائج جديدة ان ٩٠% من جميع الشركات التي تمت اقامتها داخل الحاضنة الاوربية مازالت تعمل بنجاح بعد مضي اكثر من ثلاثة اعوام على اقامتها (عبد العزيز بن عبد الله الخضيري.٢٠٠٧) . كما تساهم حاضنات الاعمال في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية من خلال رعاية وتنمية الافكار الابداعية والابحاث التطبيقية ، والعمل على تحويل البحث العلمي الى مرحلة التنفيذ من خلال اقامة المشاريع الصغيرة وتعظيم بذلك دور المشاريع الصغيرة التكنولوجية كأحد اهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدراتها القائمة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج بشكل اسرع وبتكلفة اقل مما هو في الشركات الضخمة ، وبذلك تلعب الحاضنات دوراً في تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في قطاعات محددة .كما تساهم حاضنات الاعمال في توجيهة الاستثمار نحو القطاعات ذات الانتاجية العالية للاستفادة من عملية التطوير التكنولوجي ، ونقل اليد العاملة الى القطاعات الاكثر انتاجية من اجل تحسين ظروف المعيشة لذوي الدخول المحدودة(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو،٢٠٠٣) . فالحاضنات تؤثر في الاستثمار بحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في الصناعات الصغيرة حيث يصطدم المستثمر بمشاكل عديدة تحد من الاستثمار فضلاً عن الجهات العديدة التي يتعامل معها المستثمر والتي تؤثر في الاستثمار ، وبذلك فان انجاز الاستثمارات خلال الحاضنات سيختزل هذه المشاكل الى ادنى حد ممكن ، فضلاً عن كونه يوسع الاستثمارات ويعظم آثارها في النمو الاقتصادي ، وبذلك فأن اهمية الحاضنات هي تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي وهذا يؤدي الى حفز الاستثمار وبالتالي رفع معدل الناتج المحلي الاجمالي .

٢. دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية الموارد البشرية وتوليد فرص عمل - أن أهم تأثيرات وجود حاضنات الاعمال هي تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على ادارة المشروع في اي مجتمع ، بالاضافة الى توليد فرص عمل دائمة او غير دائمة ، مباشرة او غير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في اقامتها وتنميتها ، حيث يمثل توليد فرص جديدة للعمل هدفاً هاماً لخطط الحاضنات في العديد من البلدان وذلك لمعالجة مشكلة البطالة ، وتذكر احصائية انه قد تم توليد (٢٦) ألف فرصة عمل جديدة من خلال (٧٨) حاضنة مشروعات فقط في جمهورية التشيك ، وانشاء مركز المبادرات المحلية في سان نازيير في فرنسا للمساعدة على توليد فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد المحلي الذي يعتمد الى حد كبير على شركات الصناعات المعدنية الكبيرة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو،ص٢٧) . ومن خلال تقديم نماذج ناجحة للشركات المحتضنة ، تساهم حاضنات الاعمال بمعالجة مشكلة البطالة ، وهذا الامر له أهميته' في الدول النامية ، اذ تعاني من قوة العمل العاطلة ولاسيما من

الخريجيين الذين يحتاجون الى مؤسسات لرعايتهم قبل ان تتحول الحالة الى مشكلة اجتماعية . وان كثير منهم لديهم افكار مشروعات ويحتاجون الى من يقوم بترجمة تلك الافكار الى منتجات وعندما يتحقق ذلك سيساهم في توسيع فرص الاستخدام على صعيد الاقتصاد القومي ، والحاضنات طالما ينظر اليها كمشروع استثماري ستساهم في توليد فرص جديدة للاستخدام ، وقد اشارت دراسة في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ بان ٦٠٠ حاضنة استطاعت ان تدفع الى السوق ١٩٠٠٠ شركة ساعدت في توليد ٢٤٥٠٠٠ فرصة عمل للاقتصاد الامريكي. وتعد حاضنات الاعمال وسيلة ذات تأثير ملموس في مجال التوسع النوعي للاستخدام ففي هذا الصدد هناك أمران :الامر الاول :أن فكرة حاضنات الاعمال تلازمت مع الرغبة في استقطاب خريجي الجامعات والمعاهد العالية ومساعدتهم على اقامة مؤسساتهم ، وبذلك ساعدت على تقليص البطالة بين المتعلمين .الامر الثاني : أن حاضنات الاعمال لها اهداف خاصة في مجال توليد فرص عمل نوعية للموارد البشرية مثل هناك حاضنات تسعى للاهتمام بفئة معينة من المجتمع او التي توجه العناية بالتنمية الريفية وتشجيع الريادة في المناطق البعيدة ، كما هو الحال في البرازيل بالاضافة الى تطوير المهارات الفنية والمهنية للايدي العاملة عن طريق الدورات التدريبية التي تقيمها المؤسسة المحتضنة ومع ما ينطوي عليه من زيادة معدلات انتاجية الفرد من جهة وتحجيم مشكلة البطالة المقنعة الواسعة الانتشار في الدول النامية من ناحية اخرى. ويمكن اعتبار حاضنات الاعمال من الآليات المثالية في قدراتها على تقليص التفاوت ما بين الحضر والريف وخاصة في البلاد العربية حيث تكون مؤشرات التفاوت واضحة والمتمثلة بمؤشرات الأمية بين البالغين ومؤشر التغذية الذي يقيس حاجة الفرد من الطاقة يومياً ، ومن ثم ارساء اسس التطور الاقتصادي والفني والعلمي في الريف وتنمية موارده ، مما سيحد من الفقر ويعزز من اسس البناء الاجتماعي ويخفف من الصعوبات امام استدامة التنمية(كاظم احمد حمادة البطاط ص٧٠)

ثانيا: بناء حاضنات الاعمال وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق.... (سيناريو مقترح)

أن دراسة وتحليل محتوى المشاريع الخاصة في العراق يكشف بوضوح عن هشاشة هذه المشاريع التي تتوزع على عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تستخدم اقل من عشرة اشخاص ، وان ضالة الحجم الاستثماري لهذه المشاريع تحدد طبيعة الفروع الرئيسية القائمة منها ، وسجلت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والاغذية والمشروبات والتبغ ومنتجات الخشب والاثاث والتصليح والخدمات الصناعية اعلى معدلات المساهمة في تكوين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة (١٩٧٢ – ١٩٩٠) ، وشكلت المشاريع الصغيرة الخاصة ما نسبته (٩٦,٦ %) من اجمالي

عدد المشاريع الخاصة في العراق لمتوسط المدة (١٩٧٢ – ١٩٨٢) وارتفعت هذه النسبة الى (٩٨%) لمتوسط المدة (١٩٨٤ – ١٩٩٠) ، بينما ساهمت هذه المشاريع بتشغيل (٥٩,٦%) من اجمالي عدد المشتغلين في المشاريع الخاصة في عام (١٩٧٢) ، ان نسبة المساهمة هذه ارتفعت الى (٨١%) في عام (١٩٨٨) وبلغت (٧٧,٤%) في عام (١٩٩٠) (عماد عبد اللطيف سالم ،٢٠٠١) ورغم أهمية المشاريع الصغيرة فأن السمة الغالية لها في الدول النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص هي انها تعمل في انشطة تقليدية تتسم بانخفاض الانتاجية وضعف الجودة وصغر حجم السوق المحلية التي تخدمها وقلة الديناميكية التكنولوجية وتفتقر الى الكفاءة والفاعلية ، وفي الوقت الذي يعاني فيه اغلب هذه المنشأت من تدهور في قدرتها التنافسية حتى في السوق المحلية . وقد واجهت المشاريع الصغيرة في العراق العديد من التحديات عرقلة أداءها لدورها التنموي الذي كان من المفترض تحقيقه خلال مسيرة العراق التنموية الطويلة ، ويمكن تصنيف هذه التحديات الى مجموعتين أساسيتين هما كالاتي : المعوقات العامة أن هذه المعوقات تتمثل بالسياسات الحكومية والتشغيل .المعوقات التمويلية (ابراهيم موسى الورد،٢٠٠٦) . ولانجاح اي استراتيجية لانتشال الاقتصاد من كلف قد تعمق حدة اختلالاته ، فأن المعالجة تكون تنمية ودعم المشاريع الصغيرة ، ولابد ان يرافق هذه الاستراتيجية ايماناً بأن هذه المشاريع مصدر دائم لقوة الاقتصاد وتنميته' وجعل المشاريع الصغيرة في مقدمة اولويات السياسة الاستثمارية بوصفها الاسلوب الذي يحقق نمواً سريعاً وواسعاً في صفوف قطاعات الشعب كافة كما حدث في الصين والهند ، ولاحكام الاتجاه العام لهذا النمو لابد من انشاء بنية قانونية ، ادارية ، مالية ، فنية ، تتولى ضبط وتنظيم المشاريع الصغيرة وتطويرها وفقاً لسياسة تعني بالعنصر البشري عناية كبيرة تمكن من قيادة هذه المشاريع ، فضلاً عن تطوير الادارة والمعلوماتيه ، التسويق ، منع التلوث ، تحسين الجودة الانتاجية ، السلامة الصناعية ، ضمن اطار الية حاضنات الاعمال التي يديرها مدير الحاضنة وموظفين مختصين ، ولابد من ان المشاريع المنتمية للحاضنة ، تقوم على اساس اسهام رأس المال مع الحاضنة في الربح والخسارة ان هذه الشراكة في تحمل مسؤولية نجاح المشروع توطن في نفس المستفيد الثقة والاطمئنان على ان ذلك ليس مجازفة ، وهناك من يسانده' ويدعم مشروعه' حتى النجاح بشرط ان يكون المستفيد قد اجتاز دورة تأهيلية في المجالات الادارية والتسويقية وفق الية حاضنات الاعمال. ولتجاوز الصعوبات والعقبات التي تواجه في بداية الانشاء ، وخاصة في دولة مثل العراق تسير نحو التحول وتمتلك كل مقومات بناء حاضنات الاعمال والمتمثلة بالاتي :

١.القبول المجتمعي : يعد قبول الحاضنة مجتمعياً واكتساب الثقة بالحاضنة أحد المقومات الاساسية لنجاح عمل الحاضنة ، اذ انه لابد من امتناع المجتمع بأن عمل الحاضنة هو انعكاس لاهدافهم الاقتصادية والاجتماعية

٢.ملكية الحاضنة :ولغرض انجاح مشروع الحاضنة في العراق لابد ان يكون ذات ملكية عامة تهدف الى ترويج وحدات انتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي وتخلق فرص عمل للعاطلين

٣.موارد بشرية ومالية : أن دولة مثل العراق وما تتمتع به من موارد مالية نفطية ضخمة وموارد بشرية وذات كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات من خبراء ومهندسين وفنيين وأداريين .

٤.جامعات ومراكز بحوث : حيث يمتلك العراق بنى تحتية متمثلة بالجامعات الحكومية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز البحوث من اجل تحويل البحوث من المختبرات الى الحيز العملي والتطبيقي .

وقد اثبتت احدى الدراسات والتي تم اخذ عينة عشوائية تتكون من (٤٠) وحدة انتاجية صغيرة في محافظة كربلاء ، قبول وترحيب القطاع الخاص بمثل هذه المبادرة التي تعد وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الانتاجية في العراق ، وقد اظهرت النتيجة الاستبيانية ان نسبة الموافقة والقبول المجتمعي هي (١٠٠ %) وقد اثبتت الدراسة ايضا ان (٥٠ %) من اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة يفضلون امتلاك الدولة لحاضنات الاعمال حيث يرون الجدية في حل مشاكلهم و (٣٠ %) يفضلون قيام القطاع الخاص لسهولة الاجراءات والابتعاد عن البيروقراطية ، اما (٢٠ %) فيفضلون ان تكون المبادرة ذات طابع مختلف لتحقيق المزج بين خبرة القطاع الخاص وامكانية الدولة .

فمن خلال استراتيجية دعم وتنمية المشاريع الصغيرة ، بتبني اقامة حاضنات الاعمال وما تؤديه من وظائف اقتصادية واجتماعية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتوفير فرص عمل جديدة ، ومواجهة كلف التحول وبالتالي تعزيز اسس التحول الى اقتصاد السوق .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١.قد ثبتت صحة الفرضية من ان حاضنات الاعمال شكلت بيئة مناسبة لنمو المشاريع الصغيرة وبالتالي انبتت ثمارها في التقليل من الكلف الاجتماعية حيث تقلصت البطالة وما ينجم عنها من فقر وجريمة وعمالة الاطفال.وبالتالي رادت فرصة تحقيق التنمية المستدامة

٢.تعد حاضنات الاعمال بمثابة اليات وتجارب محلية لجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل ، من خلال تفعيل الخدمات والامكانات التي توفرها الحاضنة ووضعها في خدمة المبتكرين واصحاب المشروعات لاسراع عملية التنمية للمشروع وتعزيز النمو المستدام.

٣.عدم وجود حاضنات الاعمال في العراق ولكن هناك مبادرة اتجاه بناء حاضنات الاعمال وخاصة ان العراق يمتلك كل مقومات نجاح بناء الحاضة ، من موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها .

ثانيا : التوصيات

١.تكثيف الدعم والتشجيع الموجه من قبل الحكومات والجامعات ومراكز البحوث لانجاح مقومات انشاء حاضنات الاعمال ، وعلى منظمات المجتمع المدني التوعية والتعريف بأهمية الحاضنات ودورها في دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية لابد للبلدان النامية ان تعطي اولوية للمبادرات الوطنية المتعلقة بالسياسات واستراتيجيات الابتكار في العلم والتكنولوجيا ، وتعد حاضنات الاعمال احدى المبادرات في هذا الاتجاه .

٢.ان الاقتصاد العراقي بحاجة الى تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء حاضنات الاعمال ، وانشاء هيئة متخصصة لمتابعة هذه المشاريع وتنظيمها ضمن منظومة من حاضنات الاعمال التي تساعدها على النجاح والانتاج لسد حاجة السوق وتخفيض الاستيرادات ، وتشغيل اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل .

المصادر

١.عبد علي كاظم المعموري ، العولمة : محاولة الرإأسمالية للتكيف مع ازمتها ، دراسات اقتصادية بيت الحكمة ، العدد الاول ، السنة الثانية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣ .

٢.مراد فالح مراد ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة البطالة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٨ .

3.(Business Incubator , From Wikipedia , The Free Encylopedia , P4 . http://www.en.wikipedia .org/wiki/business-incuba

٤.وثيقة الالكترونية ، بعض التجارب العالمية في اقامة حاضنات الاعمال ، ٢٠٠٥ ، ص ١١ و ص ١٩ ، على الموقع الالكتروني : http://www.isesco.org.ma/pub/arabic

5. Business Incubation Indeveloping Counteries , Networking at NBIN Conference in san jose , California , USA , Rick fatica , 2001 , p22

٦. عاطف الشبراوي ابراهيم ، حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ايسيكو ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦ .
٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ، ندوة حول " تطوير واستثمار الاختراعات في سوريا ، منصور فرج ، البنى المستحدثة لبناء القدرات التكنولوجية ، دمشق ، ١٦ – ١٧ حزيران ، ٢٠٠١ ، ص ٣- ٥ .
٨. عاطف الشبراوي ابراهيم ، حاضنات المشروعات الصغيرة والتنمية التكنولوجية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، ورقة عمل الجمعية المصرية لحاضنات الاعمال الصناعية ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .
٩. كاظم احمد حمادة البطاط ، الحاضنات الصناعية – مدخل جديد للتنمية الصناعية الصغيرة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد الثاني ، العدد السابع – الثامن – كانون الاول ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، ص ٥١ ..
10.Small Business Incubator Study , Planning Practicum , urban and Regionai Planning Progrom , Michigan state university , by Julie CAR , Lenise Lgons , p 24 .
[11] فلاح سعيد جبر ، حاضنات الاعمال اداة للتنمية العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٢) ، السنة الثانية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤١ ..١٢
١٢. كمال كاظم جواد ، دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٢ .
١٣.صفاء عبد الجبار الموسوي و كاظم احمد البطاط ، قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال ، السنة السادسة ، العدد (١٧) ، ٢٠٠٨ ، ص[١١].
١٤.نبيل محمد شلبي ، نموذج لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ، الغرفة التجارية والصناعية السعودية ، ٢٠٠٢/١٠/٩ ، ٢٠٠٥ ، ص[٥].
[١٥] اليكساندراميل براديت وماريا ماكفاي ، التطوير المستدام للقطاع الخاص ، سعياً لتحقيق نتائج ملموسة للفقراء ، دليل ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، الطبعة الاولى ، نشر مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ، ٢٠٠٦ ، ص[١٢].
١٦. عبد العزيز بن عبد الله الخضيري ، المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصادية الالكترونية ، العدد (٥١٤٢) ، ٢٠٠٧/١١/٩ ، ص ٢ .

١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان الاعضاء ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣، ص[٢٦].
١٨. الجهاز المركزي لأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للعامين (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ، ص ٤٦٥ .
١٩. اديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٠ .
٢٠. عبد الكريم جابر شنجار ، القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية ما العمل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة ، العدد (١٣) ، ٢٠٠٧ ، ص ٤.
٢١. وثيقة الكترونية ،سلام ابراهيم عطوف كبة .اقتصاديات العراق والتنمية البشرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ على الموقع : .org www.ahewar
٢٢. عبد الجبار عبود الحلفي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، السنة السابعة ، العدد (١٩) ، ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٣ .
٢٣. مثنى مشعان خلف ، الاثار الاجتماعية للبطالة ، في العراق وسبل معالجتها ، مجلة العرب والمستقبل ، مركز دراسات الوطن العربي ، السنة الثانية ، العددان (٨ - ٩) ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٦ .
٢٤. باسمة محمد صادق ، مظاهر سوق العمل في العراق (أقتراح السياسات والتوصيات) لتحسين اداء سوق العمل ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التنمية البشرية ، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩ .
٢٥. الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية أحصاء البيئة ، تقرير الأحصاء البيئية لسنة (٢٠٠٦) ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٥ .
٢٦.الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة (٢٠٠٦) ، تموز ٢٠٠٧ ، ص ٢٤ .
٢٧. عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار – الوظائف – السياسات ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩٦ .
٢٨. كاظم احمد البطاط وصفاء عبد الجبار الموسوي ، قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (١٧) ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٥ – ١٢٤ .